



المسار

سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

العدد (٣٥) – كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٩

الافتتاحية:

المسار السياسي للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي): 2019-2005

-1

النص التالي يتناول طريقة تعامل قيادة الحزب مع الأوضاع والتطورات السياسية في فترة معينة من الزمن.

عند خروج رياض الترك ومن وقف معه من الحزب في نيسان 2005 من أجل تأسيس (حزب الشعب الديمقراطي) كان من بقي من الرفاق في الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) يعيش وضعاً سياسياً صعباً: في ظل الأزمة الأميركية-السورية التي نشأت إثر مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وماقادت إليه من انسحاب القوات السورية من لبنان (14 شباط – 26 نيسان 2005) كانت آراء رياض الترك مسيطرة على المعارضة السورية، من حيث توقعه ومراهنته أن الصدام بين واشنطن ودمشق سيقود إلى تغيير سوري عبر ملاقاته المعارضة للرياح الأميركية.

في فترة أيار- تشرين أول 2005 انقادت غالبية القوى السياسية المعارضة نحو مراهنات رياض الترك، وقد كان تأسيس "اعلان دمشق" في 16 تشرين أول 2005 مبنياً على انشاء كتل سوري معارض كبير من أجل ملاقاته تلك الرياح الأميركية. ضمن المعارضة وقفنا لوحدها ضد تلك الموجة، فيما تراكض الجميع للركوب في مركب "اعلان دمشق" حتى (حزب الاتحاد الاشتراكي) و (حزب العمل الشيوعي).

أردنا من خلال استمرارنا في بيت الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، عبر الكونغرس المنعقد في 20 أيار 2005 بدير الزور، اثبات أنه مازال هناك خط سياسي شيوعي معارض للسلطة السورية، بالتضاد مع قوى شيوعية متحالفة مع السلطة في "الجبهة" وبالتضاد مع شيوعيين وماركسيين تخلوا عن شيوعيتهم وماركسيتهم واتجهوا نحو (الليبرالية الجديدة). النقطة الثانية، التي أردنا اثباتها وحملها، أن هناك (خط وطني ديمقراطي معارض) في ظل مراهنات عند معارضين كثر على الاستعانة بالأجنبي، على غرار المعارضة العراقية، من أجل أحداث التغيير الديمقراطي السوري، والكثيرون من هؤلاء كانوا مؤيدين لما جرى من غزو واحتلال أميركيين للعراق عام 2003، ولم يكن يمتلكهم الوسواس من تكرار السيناريو العراقي أو أي سيناريو آخر يقرره الأجنبي الأميركي.

التقطت قيادة الحزب، المنتخبة في كونفرانس 20 أيار 2005، فرصة قدمت في أواخر تشرين أول 2005 من قوى شيوعية وماركسية: (هيئة الشيوعيين السوريين بقيادة منصور أتاسي – حزب العمل الشيوعي – التجمع الماركسي الديمقراطي "تمد" بقيادة نايف سلوم – الحزب اليساري الكردي بقيادة محمد موسى)، مع شخصيات مستقلة مثل نذير جزماتي وسلامة كيلة، من أجل بدء محادثات نحو تشكيل تجمع يجمع هذه القوى في كتل جديد رغم انضواء (العمل) و (اليسار الكردي) في "اعلان دمشق".

نجحت المحادثات في تشكيل (تجمع اليسار الماركسي- تيم) الذي وقعت وثيقته التأسيسية بيوم 20 نيسان 2007، وقد حمل (تيم) كلاً من (الخط الماركسي السياسي المعارض للسلطة) و (الخط الوطني الديمقراطي). تعزز موقع (تيم) في خارطة السياسية السورية عندما انشق "اعلان دمشق" على إثر مجلسه العام المنعقد ببيت رياض سيف بقدسيا في يوم 1 كانون أول 2007 عندما تحالف الليبراليون الجدد مع الاسلاميين والأحزاب الكردية (ما عدا الحزب اليساري الكردي) وقاموا باسقاط مرشحي

(الاتحاد الاشتراكي) و (حزب العمل) أثناء انتخاب القيادة الجديدة لـ"اعلان دمشق"، على خلفية خلافات بين الطرفين حول الموقف من (المشروع الأميركي للمنطقة).

في منتصف كانون أول 2007 بادر الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي حسن عبدالعظيم بالاتصال مع قيادة (تيم)، وقد نتج عن ذلك اتفاق على السعي نحو تشكيل كتل سياسي معارض جديد، هو (الخط الثالث: الخط الوطني الديمقراطي)، بالتضاد والتفارق مع خطي السلطة و "اعلان دمشق"، وقد عقدت الجلسة الأولى (حضرها خمسة وخمسون شخصاً) في بسنادا ببيت فاتح جاموس يوم 11 كانون الثاني 2008 ثم جرت جلسات بلغت الثلاثين بمكتب حسن عبد العظيم كان آخرها في تموز 2010، حيث تبلورت فيها ملامح لـ(الخط الثالث) في وثيقة مشتركة، لم تعلن، شكلت النواة الجنينية للوثيقة التأسيسية لـ(هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي) التي انبثقت عن اجتماع 25 حزيران 2011.

شاركت، مع (تيم) و (الاتحاد الاشتراكي)، قوى جديدة بمحادثات (الخط الثالث)، مثل (الحزب الديمقراطي الاجتماعي) بقيادة الدكتور يوسف سلمان، وشخصيات مستقلة مثل الدكتور أحمد فائز الفوز والدكتورة ميا الرحبي. كان (الخط الثالث) تعبيراً عن استقطاب جديد في الحياة السياسية السورية نتج عن تراجع مد (خط الاستعانة بالأجنبي في المعارضة السورية) وعن فشل مراهنات هذا الخط، وقد مثلت (هيئة التنسيق) ليس فقط استمراراً لهذا الخط في مرحلة ما بعد انفجار الأزمة السورية منذ درعا 18 آذار 2011 وإنما أيضاً كانت تعبيراً عن صعوبة تلاقي (الخط الوطني الديمقراطي) مع خط الاستعانة بالخارج الذي مثله (المجلس)، المشكل في اسطنبول بيوم 2 تشرين الأول 2011، ثم (الائتلاف) الذي ولد بالدوحة في يوم 11 تشرين الثاني 2012، وخاصة أن التباينات بين الخطين قد شملت موضوعات جديدة: خط سلمي معارض أم خط العنف المعارض؟ اسقاط النظام أم تسوية للأزمة السورية بالتشارك مع السلطة باتجاه الانتقال الديمقراطي؟.

كان الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) رئيسياً في بلورة خطوط (تيم) و (الخط الثالث) و (هيئة التنسيق) وفي عمليات بلورة مؤسسات (تيم) و (هيئة التنسيق)، كما أنه كان صاحب دور رئيسي في العمل السياسي الاستراتيجي والتكتيكي بهاتين المؤسستين. كانت قيادة الحزب ترى في هذه المحطات الثلاث طريقاً لا بديل له من أجل ممارسة تأثير عام على الساحة السياسية السورية بمجملها، لا يستطيع الحزب بقواه الذاتية ممارسته، كما أن ممثلي الحزب بهيئة التنسيق قد استطاعوا التأثير على قيادة هيئة التنسيق بفترة 2011-2014 من أجل عدم الانجرار وراء خط السكوت عن العنف المعارض وباتجاه الضغط ضد ميول عند بعض قياديي الهيئة نحو مراهنات على امكانية تحقيق شعار اسقاط النظام شبيهة بتلك الموجودة في (الائتلاف). كان ممثلوا الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) هم الوحيدون الذين طرحوا خط (التسوية للأزمة السورية) في الاجتماع التأسيسي للهيئة يوم 25 حزيران 2011 قبل أن ينتصر هذا الخط في مؤتمر 17 أيلول 2011 الذي عقدته الهيئة في حلبون.

-3

كان هناك علاقات للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي).

تمت دعوة ممثلين من الحزب، ضمن وفد من (تجمع اليسار الماركسي-تيم)، في حزيران 2007 لزيارة تركيا، من قبل (حزب الكادح- EMEP)، بالتشارك مع (معهد المشرق) في اسطنبول. جرت ندوة أثناء الزيارة في جامعة (بيلجي- المعرفة)، وهي بمثابة الجامعة الأميركية هناك، حول (السياسة الأميركية في المشرق الأوسط). شارك أعضاء الحزب (اثنان) بفعالية في الندوة، التي شارك فيها (حزب العمال الشيوعي التونسي) بشخص أمينه العام (حمة الهمامي)، و حركة (النهج الديمقراطي) المغربية، و (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين). جرت لقاءات عدة بين وفد (تيم) وقيادة (حزب الكادح). في عام 2010 ذهب رفيقنا المقيم في بلجيكا (سومر خليل) وحضر ندوة دعا إليها (حزب الكادح) في اسطنبول. في عام 2008 قام الحزب الشيوعي السوري الموحد (يوسف فيصل) بدعوة وفد من حزبنا للحوار في مقره الرسمي بدمشق، ونشر نصاً رسمياً عن الدعوة في جريدة "النور".

جرت لقاءات بين وفدين من الحزبين لم يتم فيها الاتفاق بسبب الخلاف حول الأوضاع السورية بين الحزبين. جرت حوارات مع (تيار قاسيون)، ثم مع (حزب الإرادة الشعبية) وهو الاسم الجديد لتيار قاسيون منذ 2011، ثم انقطعت العلاقة في صيف 2012. جرت محاولة في مؤتمر (تجمع اليسار الماركسي - تيم) المنعقد بدمشق يوم 4 شباط 2012 لتوحيد التجمع في تنظيم واحد أو انشاء قيادة مركزية موحدة لأحزابه وحركاته الخمسة تتجاوز صلاحية القيادة المركزية للتجمع، ولكن حزب العمل أفضل المحاولة، رغم موافقة الأحزاب والحركات الأربعة على ذلك. في آذار 2016 تمت دعوة من قبل أحد الفصائل الشيوعية السورية للحزب من أجل الذهاب إلى (قاعدة حميميم) وهو ما رفضه الحزب تليبيتها.

في صيف 2018 تمت دعوة للحزب من قبل (مجلس سوريا الديمقراطية- مسد) من أجل لقاء حوار في تموز 2018 ثم تكررت الدعوة من أجل لقاء عين عيسى لـ(مسد) الذي عقد في تشرين الثاني 2018. لم يلب الحزب الدعوتين بسبب رؤية عند الحزب بأن علاقات (مسد) مع القوات الأميركية المتواجدة على الأراضي السورية، بما فيها المظلة التي يعطيها للقواعد العسكرية الأميركية في سوريا، تشكل مانعاً سياسياً للقاء مع (مسد).

في فترة آذار- تموز 2018 جرت لقاءات ثنائية بين الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) وبين (حزب العمل الشيوعي في سوريا) أثمرت بياناً مشتركاً في ذكرى الجلاء بيوم 17 نيسان 2018 وكان هناك اتفاقاً لتأسيس مجلة نظرية مشتركة لم تر النور في الموعد الذي حدد لبدء صدورها في خريف 2018. توقفت اللقاءات عندما لم نرى ما يوازي رغبة حزبنا عند (حزب العمل) للتواصل والتنسيق.

على الصعيد العربي: في عامي 2015 و 2016 جرى لقاءين رسميين مع قيادة الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت.

في أوروبا: ساهم أعضاء الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) بفعالية في التحضير والمشاركة في (اللقاء الماركسي) الذي جمع حوالي الثلاثين من الماركسيين السوريين في بلجيكا ببروكسل في شهر آذار 2013، والذي كان الهدف منه انشاء لجنة تنسيق للماركسيين السوريين في أوروبا، الأمر الذي لم يتحقق.

أيضاً، على الصعيد الدولي: في عام 2016 جرت لقاءات بين ممثلين للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) مع (حزب الخضر) في بلجيكا، ومع (الحزب الاشتراكي اليساري)، وهو ذو اتجاه تروتسكي، في بلجيكا.

-4

لم ينتصر خط التسوية للأزمة السورية عبر مسارات سورية بل عبر اتجاه دولي كانت أول تعبيراته هو (اتفاق الكيماوي السوري) في 14 أيلول 2013 الذي نتج عنه بعد أسبوعين القرار الدولي 2118 الذي وضع، في ملحق نصه، النص الكامل لـ (بيان جنيف 1) الصادر في 30 حزيران 2012 ودعا إلى مؤتمر دولي يعقد أوائل عام 2014 من أجل تسوية الأزمة السورية على أساس (جنيف 1). نتيجة مناورات أميركية-روسية جرى تهميش مشاركة (هيئة التنسيق) في وفد المعارضة بمؤتمر (جنيف 2) إلى اثنين من تسعة فيما أعطي الباقي للائتلاف.

فشل (جنيف 2) مع التباعد الأميركي-الروسي إثر انفجار الأزمة الأوكرانية. كانت خطة (الهيئة) أن التسوية قادمة، وأن من الضروري تقوية موقع (الهيئة) أمام (الائتلاف) عبر تشكيل (القطب الديمقراطي) بانتظار (جنيف 3). من أجل ذلك تم السعي إلى عقد مؤتمر القاهرة الأول بشهر كانون ثاني 2015 ثم مؤتمر القاهرة الثاني في حزيران 2015 باتجاه لم شمل قوى معارضة ديمقراطية تشكل قطباً موازياً للقطب الإسلامي المعارض المتحالف مع ليبراليي "اعلان دمشق" والمتدرع بالفصائل المعارضة المسلحة.

كان سعي (الهيئة) باتجاه الاستقواء بمؤتمري القاهرة أمام (الائتلاف) ولكن من دون تشكيل كيان سياسي معارض عبر هذين المؤتمرين وهو على ما يبدو ما كان هدف هيثم مناع ومن وراءه السلطة المصرية، التي أرادت أن يكون لها ذراع في المعارضة السورية تواجه بها (الائتلاف) المدعوم من تركيا الداعمة لجماعة الاخوان المسلمين التي اسقطت سلطتها بمصر انقلاب 3 يوليو 2013 بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي. نجحت (الهيئة) في ذلك وهو ما كانت أول ثماره لقاء باريس في أواخر شباط 2015 بين (الائتلاف) و (الهيئة) الذي دعت له الخارجية الفرنسية مع تأييد أميركي، والذي على إثره أعلن هيثم مناع ترك (الهيئة)، ثم لقاء بروكسل في تموز 2015 بين (الهيئة) و (الائتلاف) برعاية الاتحاد الأوروبي.

من دون لقائي باريس وبروكسل لا يمكن تفسير تخصيص (الائتلاف) و (الهيئة) بالدعوة ككيانين سياسيين، فيما تم دعوة الباقيين كأفراد، من قبل لقاء 14 تشرين الثاني 2015 في فيينا ل (مجموعة 17) الذي دعا إلى مؤتمر الرياض 1 للمعارضة السورية (8-10 كانون أول 2015) الذي تشكلت على إثره (الهيئة العليا للتفاوض) قبل ثمانية أيام من صدور القرار الدولي 2254 الذي لحظ نتائج مؤتمر الرياض وتمت الدعوة على أساسه إلى (مؤتمر جنيف 3) الذي بدأ بيوم 29 كانون الثاني 2016.

لم يكن أداء ممثلي (الهيئة) مرضياً في (جنيف 3) أمام كتلة تعطيلية للمفاوضات ظلت تراهن على العمل المسلح بدعم تركي-قطري لتفشيل المسعى الأميركي-الروسي الذي كان على ما يبدو جدياً في (جنيف 3) نحو التسوية السورية قبل أن يعلن في 18 نيسان 2016 إيقاف المفاوضات من قبل رياض حجاب

زعيم التعطيليين في (الهيئة العليا للمفاوضات) بالتشارك مع فاروق طيفور وجورج صبرة وسهير الأتاسي. أصدر الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) بيوم 28 أيار 2016 بياناً فصح هؤلاء التعطيليين وبسببها جرى تجميد عضوية مندوب الحزب في الهيئة الاستشارية للهيئة العليا للمفاوضات من دون أن يقف معه أحد من مندوبي هيئة التنسيق ضد رياض حجاب الذي اخذ القرار منفرداً.

لم يكن تجاوز الأميركيين والروس ايجابياً مع المذكرة المقدمة لـ(مجموعة العشرة) في أيلول 2016 حول رؤية (الهيئة العليا للمفاوضات) للحل السياسي، وعملياً اجتمع هذا مع الخلاف السعودي-القطري، المنفجر منذ يوم 5 حزيران 2017، إضافة للخلاف الأميركي والسعودي مع تركيا، لتطير (الهيئة العليا للمفاوضات) واستبدالها بـ(هيئة المفاوضات) التي انبثقت عن (مؤتمر الرياض 2) في تشرين الثاني 2017 والتي استبعد منها (التعطيليين) لصالح طاقم أكثر اعتدالاً من (الائتلاف)، وليصبح وزن (هيئة التنسيق) أقوى في مرحلة ما بعد (الرياض 2)، وخاصة مع انضمام منصتي (موسكو والقاهرة) لهيئة المفاوضات.

-5

اعترف المجتمع الدولي عام 2019 بـ(هيئة التفاوض) بوصفها الممثلة الوحيدة للمعارضة في العملية التفاوضية وفي العملية الدستورية أمام السلطة السورية، ومن خارجها من المعارضين مضطر أن يدخلها لكي يتمثل بالعمليتين التفاوضية والدستورية. الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) أصبح منذ شباط 2017 ممثلاً في (هيئة المفاوضات)، وقد جرى بضغط تركي في شهر تموز 2018 استبعاد مرشح الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) إلى اللجنة الدستورية الذي كان اسمه مدرجاً ضمن قائمة مرشحي (هيئة التفاوض) إلى عضوية اللجنة الدستورية.

ليس من الواضح الآن بالنصف الثاني من عام 2019 ما هي آفاق تسوية الأزمة السورية، ما دام هناك لاتوافق أميركي-روسي ومادامت الأزمة الأميركية-الإيرانية غير واضحة في معالم طريقها: نحو حرب أم نحو تسوية أميركية-إيرانية جديدة؟

من الضروري أن يكون المعارضون السوريون على استعدادية لملاقاة استحقاقات التسوية السورية، وكذلك لملاقاة اصطفاقات سياسية جديدة في مرحلة الانتقال السياسي ما بعد التسوية، في بلد أصبح ساحة للنفوذ الدولي والإقليمي. ستكون التسوية طريفاً لاطفاء الحريق السوري، ولكن تحرير سورية من النفوذ الأجنبي بجميع أشكاله ومسمياته من المهمات الملحة أمام الوطنيين السوريين في مرحلة ما بعد التسوية التي ستكون حصيلتها توافق دولي-إقليمي وليس سوري، إضافة إلى بناء نظام ديمقراطي جديد ينهي عقوداً من الاستبداد السياسي في سوريا، ثم المهمة الثالثة وهي بناء دولة حديثة وعصرية، قبل الدخول في المهمة الرابعة وهي النضال اليساري لصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة ضد الرأسمالية الجديدة التي ولدت من رحم السلطة السورية القائمة.

سهام مسمومة اخرى توجه الى صميم الهوية العربية الحضارية حبيب حداد

خلال الأسابيع القليلة الماضية ، تناقلت بعض وسائل التواصل الاجتماعي خبر الدعوة الى ما سمي بالمؤتمر السوري المسيحي في باريس من قبل عدد من الناشطين السياسيين المقيمين الآن في فرنسا. ثم قام هؤلاء بتعديل هذه الصيغة بحيث اصبحت الدعوة الى مؤتمر مسيحي عربي!

والامر الطبيعي، بل ومن حق كل إنسان عاقل ان يتساءل عن الهدف من وراء عقد مثل تلك المؤتمرات وذلك بغض النظر عن النوايا والدوافع التي تحرك بعض الذين يمكن ان يشاركوا فيها! وعن مستوى وعي الذين يضطلعون بمثل هذه النشاطات ومن يقف وراءهم، ومدى ادراك النتائج السلبية التي تترتب عليها، وعلاقتها بمصائر ومستقبل شعوبنا الطامحة للانعتاق والتحرر من واقع التخلف بكل عوائقه وأسبابه وبناء مجتمعات متحضرة تواكب مسار العصر.

ان من حقي بل من واجبي هنا، مثل اي مواطن سوري، ان ابدى وجهة نظري الشخصية في خطوة مثل هذه النشاطات، بغض النظر كما أسلفت عن دوافع بعض الذين يتصدرونها او يشاركون فيها. اذ انني ارى فيها استمرارا أشد بؤساً للسياسات والتصرفات التي قادت الى اجهاض الانتفاضات الشعبية السلمية التي انطلقت قبل تسع سنوات في عدد من أقطار المنطقة العربية داعية الى الحرية والعدالة والديمقراطية، ووضع نهاية لانظمة القهر والتخلف والاستبداد، الانظمة السلطانية، أنظمة ما قبل القرون الوسطى.

ان الدعوات الى مؤتمرات ولقاءات تحت خيمة الهويات والروابط ما قبل الوطنية من دينية او مذهبية او إثنية او عرقية في الظروف المصيرية التي تواجهها الشعوب العربية، لن يكون حصادها إلا عاملا اضافيا في استمرار واستئصال أسباب المحنة التي تعيشها تلك الشعوب حاليا سواء في العراق ام في سورية ام في لبنان ام في اليمن ام في البحرين ام في غيرها.. ومواصلة السير في النتيه الذي دفعتنا فيه مختلف القوى المعادية: داخليا واقليميا وعالميا.

ولعل اخطر تلك الأدوار هو ذلك الذي تسابقت وتنافست للاضطلاع به بعض معارضاتنا عندما تجاهلت طبيعة وأغراض السياسات الدولية في منطقتنا وفي مقدمتها سياسات الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني، وعندما ارتضت لنفسها ان تكون أدوات رخيصة وواجهات مضللة لسياسات الانظمة الرجعية، أنظمة القبائل الوهابية، وجماعات الاسلام السياسي السلفية والتكفيرية.

وهكذا فلقد اصبح معروفا للقاصي قبل الداني، وفي مقدمة ذلك جماهير شعبنا التي اضحت نازحة ومهجرة ولاجئة في شتى أنحاء المعمورة، خطورة الدور الذي أدته تلك المعارضات في اجهاض وافشال انتفاضته الشعبية السلمية التي كانت مشروع ثورة تحرر وطني ديمقراطي عندما اسهمت في تججيرها وشرذمتها عن طريق العسكرة والتطبيب والتدويل من جهة، وأكثر من ذلك عندما عملت وما

تزال تعمل على تعطيل امكانية قيام جبهة وطنية ديمقراطية حقيقية تجسد إرادة الشعب السوري الحرة في التغيير الجذري والتحول الديمقراطي لنظام الاستبداد والفساد القائم من جهة ثانية.

فإذا كان من المتفق عليه اليوم ان على راس الأخطار التي تتعرض لها بلادنا او التي تهدد هويتها الوطنية ونسيج مجتمعاتها هو ذلك الخطر المتمثل بتدخلات وسياسات نظام دولة الفقيه في إيران، فهل تكون مواجهة هذا الخطر الداهم بالتحالف بل بالتبعية للسياسات الامريكية وأدواتها في منطقتنا العربية وعلى رأسها الكيان الصهيوني وانظمة الخليج وبقية الانظمة الرجعية التي تلتقي اليوم واقعيا في إطار مشروع حلف موحد لتنفيذ ما يسمى بصفقة العصر تلك الصفقة التي اصبح من الواضح ان مراميها لا تقتصر على تصفية القضية الفلسطينية، وإنما تتجاوز ذلك الى رسم خريطة جديدة تتجاوز الكيانات الحالية التي أرست حدودها اتفاقية سايكس بيكو والاستعاضة عنها، اذا أمكنها ذلك، برسم حدود اخرى لكيانات مصطنعة ضعيفة ومتناحرة.

كيف بيرر هؤلاء، سياسيو آخر زمان، سياسيو مرحلة الانحطاط التي تعيشها الأمة، كيف بيررون، وفي غياب تبنيهم للمشروع الوطني الديمقراطي الذي يجسد ارادة شعبنا الحرة في بناء مستقبل أفضل، دعوتهم الدائمة والمطلوبة للتصدي للسياسات التخريبية التي يمارسها نظام الفقيه في إيران في مجتمعاتنا، وكذلك معارضتهم التدخل الروسي في شؤون بلادنا، وفي الوقت نفسه يعقدون الآمال العريضة كي تقي الإدارات الامريكية المتعاقبة بعودها لهم، وفي الوقت الذي يواصلون فيه الاضطلاع بالدور الذي رسم لهم كأدوات طيعة ورخيصة في خدمة أنظمة الخليج، والأدهى والامر من ذلك كله ان بعض هذه الجماعات قد اصبحت الان اداة عميلة ورخيصة لنظام اردوغان واجهزة مخابراته في إطار ما يدعى بالحيش الوطني السوري، حيث تقوم بدور الواجهة للعدوان التركي في احتلال الجديد والمزيد من تراب وطنها ومحاربة ابناء شعبها ، نعم لقد اصبحت هذه المجاميع الاداة المسمومة التي تطعن بسلوكلها المشين الوحدة الوطنية السورية في الصميم ، والصوت الذي لم يعرف تاريخنا القريب والبعيد شبيها له، الصوت الذي يهلهل صباح مساء بالنصر الدائم للمحتل التركي يبارك طوال الوقت عدوانه، ويطفئ ظمأه من نبع سلامه!

ليتوقف هؤلاء الذين دعوا سابقا طوال السنوات الماضية، ويدعون الان الى مؤتمرات تحت خيمة الروابط والولاءات والعصبيات ما قبل الوطنية من دينية ومذهبية وإثنية وقومية وجهوية. هؤلاء الذين مارسوا مع الأسف مثل هذه الأدوار المشينة طوال السنوات الماضية التي انقضت على انتفاضة الشعب السوري التحررية، فكلنا ما يزال يذكر عندما عمل بعضهم قبل خمس سنوات على عقد مؤتمر مسيحي في أنطاليا التركية، ودعوة آخرين الى تنظيم مؤتمر علوي في القاهرة، ومؤتمرات أخرى طائفية وإثنية لا توفر او تدخر، بوعي او بغير وعي، اية طعنات مسمومة وحاقدة توجه الى قلب الهوية الوطنية السورية الضاربة جذورها في اعماق التاريخ والمنفتحة دون عقد على هويتها العروبية الحضارية الانسانية.

وهل يمكن ان يغرب عن البال مدى فداحة وخطورة الدور الذي اضطلع به هؤلاء وامثالهم عندما اعطوا لأنفسهم شرعية ووحداية تمثيل ارادة الشعب السوري والنطق باسمه ، وكيف شكل بعضهم واجهة للإسلام السياسي ومشاريعه، وكيف قام بعضهم بمحاولات دائبة لعقد وتمتين عرى التحالف والكفاح

المشترك مع المنظمات الإرهابية من اجل انتصار ثورتهم! حتى ان بعضهم لم يتردد ان يندب نفسه للذهاب الى مدينة الرقة ليساهم في تسوية الخلافات وتوحيد الصف بين داعش وجبهة النصره باسم الزمالة المشتركة ووحدة سلاح الجهاد!

وهل يمكن لنا ان ننسى او نتناسى ما قام به احد هؤلاء النشطاء الداعين لهذا المؤتمر، عندما خاطب باسم جماعته السياسية، ما سمي بمؤتمر علماء المسلمين السوريين المنعقد في انقرة قبل حوالي عامين، عندما خاطبهم بضرورة مواصلة الاضطلاع بدورهم الريادي باعتبارهم يمثلون القيادة الروحية والمرجعية الاولى للثورة السورية! ولعل احدى اخطر تلك الاثافي، والتي ربما لن تكون الاخيرة، التي تتركبها، هذه المجموعات قصيرة النظر وأمثالها بين الحين والآخر، هي دعوتها قبل ايام الى ان مستقبل سورية وخلصها من المحنة التي تعيشها والتي باتت تهدد كيانها دولة وشعبا وحضارة، انما يتحققان كما يرى هؤلاء في إقامة دولة سورية الاتحادية على نمط الدول الاخرى مثل روسيا الاتحادية وألمانيا والهند وغيرها!

الى ماذا يهدف هؤلاء اذن من وراء مؤتمرهم هذا وهم الذين ما انفك بعضهم يؤكد منذ عامين على الأقل على ضرورة القيام بمراجعة شاملة لمسيرة الحراك الشعبي في بلادنا وتحديد العوامل والاسباب التي ادت الى النتائج الكارثية الحالية برغم التضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في سبيل حريته وبناء دولة ديمقراطية حديثة، مراجعة شاملة تحدد بكل موضوعية دور العوامل والاسباب الخارجية والداخلية والذاتية التي اسهمت في وصول بلادنا الى الحال التي هي عليها الان، وضرورة التأكيد بصورة رئيسية على دورنا ومسؤولياتنا نحن بالذات في مسيرة التداعي والانهيئات المتتالية على كل الاصعدة، فالحديث عن عطب الذات لا يعني بأي حال من الأحوال تبرئة النفس والاقتصار على تحميل المسؤولية للآخرين وإنما يعني اولا وقبل كل شيء الاعتراف بمسؤولياتنا نحن بالذات، وما ارتكبناه من اخطاء وخطايا في ممارساتنا، وعلى مختلف الاصعدة، حتى نكون جديرين باستعادة ثقة شعبنا ومؤهلين لصياغة وتبني البرنامج الوطني الصحيح المعبر عن ارادة شعبنا في الحرية والعدالة والمساواة.

والسؤال الذي يمكن ان يطرحه في هذا المجال كل مراقب منصف هو: هل ان هؤلاء قد اقلعوا الان عن اتخاذ مثل تلك المواقف الانتهازية التي واجهوا بها بيان الدول الداعمة لحقوق ومطالب الشعب السوري ونعني بذلك بيان فيينا الذي اكد على أهمية الاستجابة لطموح شعبنا المشروع في تأسيس دولة ديمقراطية علمانية، عندما انبرى بعضهم مباشرة للاعتراض على هذا البيان بقولهم ان ما يدعون اليه هو الدولة المدنية وليس الدولة العلمانية! الامر الذي ادى ببيانات الامم المتحدة ان تتراجع عن هذه الصيغة الواضحة وتستبدلها بصيغة غائمة تحتمل العديد من التفسيرات وهي: الدولة المدنية غير الطائفية، هذه التسمية التي تحتمل العديد من التفسيرات المتعارضة مع ابسط مفاهيم علم الاجتماع السياسي.

فالاسلام السياسي رأى فيها انها الدولة المدنية التي لا تخضع لحكم عسكري والتي تلتزم بمبادئ واحكام الشريعة الاسلامية، واخرون من تشكيلات المعارضة رأوا في هذه الصيغة انها الدولة المدنية التي تبني سلطاتها ومؤسساتها وفق أسس الديمقراطية التوافقية كما في لبنان والعراق، كما ان غيرهم وكما ذكرنا سابقا رأى في صيغة الدولة المدنية غير الطائفية فرصة متاحة كي يدعو الى تأسيس دولة فدرالية وحتى كونفدرالية!

أفليست الدولة المدنية في هذا العصر هي نفسها الدولة الديمقراطية؟ والدولة الديمقراطية حقا لا يمكن ان تكون الا دولة علمانية: لانها الدولة التي تقوم على تأمين مبدأ المواطنة المتساوية بين جميع أفرادها دون اي تمييز، وهي الدولة التي تكون سلطاتها حيادية تجاه جميع الأديان والمذاهب والعقائد الدينية والسياسية.

وبعد أليست الدعوة لمناصرة المسيحيين الان وفي هذا الوقت بالذات، ومعالجة المظلومية المدعاة لجزء من نسيج شعبنا، هو مسلك خاطئ ومدمر لانه سيأتي بعكس النتائج المرجوة عند البعض، اذ ان معالجة المشاكل والمظالم ومختلف أوجه الحرمان التي قد تكون تواجهها بعض مكونات مجتمعنا الدينية والمذهبية والقومية والثقافية والجهوية لا يمكن ان تجد حلولها الناجعة الا في إطار المشروع التحرري النهضوي العام لشعبنا، المشروع الذي لا بد ان يقدم جميع ابناؤه، وعلى قدم المساواة، التضحيات المطلوبة لتحقيق أهدافه المرحلية والمستقبلية.

لذا فإن الدعوات التي تتصور انها يمكن ان ترفع الظلم والعسف والحرمان عن بعض قطاعات شعبنا في ظل استمرار المحنة الوطنية العامة، هي دعوات حق في ظاهرها، ولكن لن تكون نتائجها الا لخدمة أغراض اخرى بعيدة عن هذا الهدف المعلن. ان مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات بين ابناء الوطن الواحد وتمتين عرى وحدتهم الوطنية، وتوفير كل عوامل الاستقرار والأمن والسلم المجتمعي والحد من ظواهر الهجرة والنزوح لا يمكن ان تكون الا كلية وشاملة ولا يمكن ان تتأمن الا في ظل دولة ديمقراطية علمانية مواكبة لمسار العصر.

لقد كشفت السنوات التسع الماضية من عمر انتفاضات الشعوب العربية من اجل الحرية والعدالة والديمقراطية، مدى القصور في دور النخب والحركات الفكرية والسياسية العربية في الاضطلاع بالدور الذي كان يؤمل منها، وتجلي هذا القصور بصورة ملموسة في الوعي والممارسة في ارض الواقع، فلقد تخلفت تلك النخب عن اداء دورها القيادي الموجه للحراك الشعبي العفوي والحماسي من خلال طرح الرؤى الاستراتيجية السديدة وتبني برامج العمل الصائبة التي تحدد المهمات المرحلية على طريق تحقيق الأهداف الاساسية لتلك الانتفاضات.

ومع الأسف فلقد اتضح ان الغالبية العظمى في تلك النخب لم تدرك وتحدد طبيعة الاسباب والعوامل الرئيسية لواقع التخلف والتأخر الحضاري التاريخي الذي تعيشه جميع مجتمعاتنا العربية في ميادين الوعي والثقافة والاقتصاد والسياسة، وفي مجال التعامل مع الماضي والتراث، او النظرة والعلاقة مع الكل الإنساني الأشمل.

لم يكن العقل العربي الخاص، اي عقل النخب الفكرية والسياسية، ولا العقل العربي المجتمعي العام مؤهلاً، وحتى الان، ونحن في بدايات القرن الواحد والعشرين على قيادة ومواصلة معركة التحرر الشاملة في مختلف بلدان الوطن الكبير، وبناء دول حديثة في أعقاب خلاصها من السيطرة الاستعمارية المباشرة. ان هذه الحقيقة الموضوعية تحتم على اي برنامج للتحرر والتنمية والتقدم في اي من بلداننا لا يمكن ان يقوم الا على قاعدة ثورة راسخة في ميادين الوعي والثقافة والتعليم والبحث العلمي.

فلنتوقف عن ترديد الشعارات الحماسية النظرية، ولنضع جانباً المهمات الأجلة التي ليس هذا وقت مواجهتها، ولننتسح بمنطق عملي آخر وخطاب عقلائي آخر، ورؤية صحيحة تستشرف آفاق المستقبل القريب والبعيد، وتحدد أولوية المشكلات التي ينبغي التصدي لوضع الحلول الناجعة لها، الرؤية التي تجسد صواب وعينا في ادراك طبيعة وحجم موازين القوى الداخلية والدولية، وتتيح لنا الفرص المناسبة من أجل تعظيم العامل الذاتي الذي هو العامل الأساس في امكانية انتصارنا في كفاحنا المتواصل لتحقيق اهداف وطموحات شعوبنا المشروعة في الحياة الحرة الكريمة.

إلى ماذا يهدف هؤلاء الذين يقومون بهذه النشاطات ومن هي الجهات التي تقف خلفهم وتوجههم؟

دراسة حول الحراك في لبنان

إن حدوث الحراك الاجتماعي في لبنان، يعبر عن مدى تدهور الوضع الاجتماعي، من اتساع نسب الفقر والخصخصة وارتفاع الأسعار وازدياد الضرائب الحكومية والبطالة وازدياد جيش العاطلين عن العمل، وارتفاع الدين الحكومي، وتبعية الاقتصاد للسوق الخارجية وشبه انعدام المشاريع الإنتاجية النوعية، وقد أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بياناً جاء فيه: " لقد استبيحت أبسط حقوق المواطنين، وبالتحديد الفقراء عبر فرض المزيد من الضرائب غير العادلة عليهم، حيث تتابع أطراف الحكومة الحالية في اقرار المزيد من الضرائب غير المباشرة والانقضاض المنهج على وظيفة الدولة وتقاسم ما تبقى من مؤسسات، والسعي الحثيث لبيع المرافق العامة وخصخصتها بأبخس الأثمان، كما حصل مع المرفأ، بما يخدم مصالح الاحتكارات، وما رشح عن زيادة تعرفه خدمات الواتس اب وزيادة البنزين تحت غطاء ما يسمونه مشاريع إصلاح وتخفيف العجز وزيادة الإيرادات"

أصدر متظاهرو صيدا بياناً عبروا عن استنكارهم لخطاب رئيس الجمهورية وطالبوا بما يلي:

إسقاط الحكومة

٢-تشكيل حكومة إنقاذ وطني من خارج أحزاب السلطة.

٣-رفع الحصانة عن النواب والوزراء

٤-استعادة الأموال المنهوبة من السلطة وأعوانها ومنعها من السفر وحجز أموالهم.

٥-تشكيل هيئة قضائية مستقلة لمحاسبة الفاسدين.

٦-إجراء انتخابات نيابية مبكرة على أساس النظام النسبي خارج القيد الطائفي.

أصدر مجموعة من الاقتصاديين اللبنانيين بياناً جاء فيه:

يطرح الاقتصاديون الإجراءات التالية

١- أولاً، إجراء تغيير جذري في أسس الاقتصاد اللبناني وتحويله من اقتصاد ريعي يدمر البيئة وتستفيد منه القلة إلى اقتصاد إنتاجي متوازن ومستدام يستجيب لمصالح الأكثرية في كل مناطق

لبنان. وهذا الأمر يتطلب إجراءات لتحويل الموارد من الريع والممارسات الاحتكارية الطابع الى الإنتاج التنافسي عبر نظام ضريبي حديث وعبر الاستثمار العام في البنى التحتية التي تدعم القطاعات العالية الإنتاجية والتصديرية، وفي طليعتها قطاع الكهرباء والاتصالات.

2- ثانياً، إجراء إصلاح ضريبي جذري وعادل يؤمن موارد جديدة لبناء الدولة العصرية ويخفض العجز وتراكم الدين العام الذي تستفيد منه القلة التي تستثمر في أدوات الدين. وتقضي أسس هذا النظام الضريبي الجديد باعتماد التصاعدية ورفع الضرائب على شطور الأرباح والربوع والفوائد واستحداث ضريبة على الثروة وزيادة معدلات الضريبة على توريث الثروات الكبرى.

3- ثالثاً، العمل على حلّ معضلة الدين العام وتراكمه وازالة شبحة عن الاقتصاد اللبناني وعن الأجيال المقبلة، وذلك عبر تحويل المصرف المركزي لسندات الخزينة اللبنانية التي يمتلكها إلى سندات بفائدة متدنية، وعبر التفاوض مع المصارف التجارية الحاملة لجزء كبير من الدين العام على تخفيض الفائدة على السندات التي تحملها، وعلى استرداد الأموال العامة التي حوّلت إليها من خلال الهندسات المالية المتعاقبة عبر اخضاعها لضريبة استثنائية.

4- رابعاً، التمسك بتفكيك الكتل الاحتكارية المتحكمة بأسواق الغذاء والمحروقات والدواء والاسمنت والطحين وغيرها، والتي تختبئ خلف ستار الوكالات الحصرية، وتحظى بدعم كبير من جانب قوى نافذة داخل السلطة.

5- خامساً، التأسيس لسياسة صناعية جديدة ومتطورة من أجل دعم قيام الاقتصاد الإنتاجي ونقل التكنولوجيا ومماهاة الاقتصاد اللبناني مع التطور العلمي وارتفاع مستوى المهارات لدى الشباب اللبنانيين، بما يحفزّ زيادة الإنتاجية والأجور ومعدلات النمو ويعزز سحب آثار التنمية الصناعية على باقي القطاعات الاقتصادية.

6- سادساً، بناء دولة الرعاية الاجتماعية التي تجسّد حقّ اللبنانيين في العلم والطبابة والاستشفاء والسكن والتقاعد والحفاظ على البيئة، الى جانب تطوير برامج للقضاء على الفقر والتهميش اللذين يعاني منهما أكثر من ثلاثين بالمائة من اللبنانيين

أصدر المتظاهرون بياناً جاء فيه:

1-رفع السرية المصرفية عن كل من تعاطى بالشأن العام منذ التسعينات، والتحقيق الشفاف في مصادر تكوّن مداخيلهم وثرواتهم.

2-رفع الحصانة عن النواب والوزراء وكبار الموظفين.

3-إلزام زعامات قوى الأمر الواقع بالكشف عن حساباتهم المصرفية الداخلية والخارجية واسترداد ما سطوا عليه من ثروات غير مشروعة.

4-إجبار المصارف المستفيدة من الهندسات المالية المتعاقبة، خصوصاً منذ عام 2015، على إعادة ما استولت عليه من أموال عامة.

- 5- إفصاح مصرف لبنان عن تفاصيل تسوية أوضاع المصارف المتعثرة منذ التسعينات، والكشف الصريح عما نجم عن هذه التسوية من تكاليف تم سحبها عملياً من المال العام.
- 6- كشف وبتّ ملفات المستفيدين من الاستيلاء على الأملاك العامة، وبخاصة الأملاك البحرية والنهرية، والمشاعات في بيروت والمناطق.
- 7- كشف وبتّ الملفات المتراكمة في خزائن النيابة العامة المالية المتعلقة بعمليات السطو على المال العام (الانترنت، الخليوي، الاتصالات، الجمارك ...)
- 8- فتح ملف التكتلات الاحتكارية الكبرى التي تحتضن بأشكال صريحة أو ملتوية زعماء الطوائف وحيثان المال، والتي تشمل ميادين استيراد الغذاء والطحين والمحروقات والادوية وانتاج وتوزيع الاسمنت وغيرها
- 9- الإفصاح عن المخالفات في التصرف بالأموال العامة في الصناديق المختلفة، لا سيما صندوق المهجرين ومجلس الجنوب ومجلس الإنماء والإعمار.
- 10- كشف كل الذين استفادوا بشكل غير قانوني من برامج الدعم الحكومي المتعددة الأشكال. بمن فيهم المستفيدون غير الشرعيين من قروض الإسكان المدعومة، لجهة تعدد القروض للمستفيد الواحد وتجاوز السقوف المحددة لكل قرض.
- 11- إجبار المؤسسات العامة والمصالح المستقلة على الإعلان عن حساباتها المالية التفصيلية وأرصدة أرباحها وطريقة تصرفها بهذه الأرباح.
- 12- كشف كل المتورّطين في ملف جمع ومعالجة النفايات وبخاصة في سوء ادارة الصندوق المستقل للبلديات.
- 13- إقرار قانون استقلالية السلطة القضائية تمهيداً لمحاكمة الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة. انتفاضة 17 أكتوبر.

أصدر تكتل طلاب الجامعة اللبنانية بياناً جاء فيه:

لقد عملت هذه السلطة طيلة السنوات الماضية على تفريغ جامعتنا الوطنية من إمكاناتها الماديّة والمعنويّة، ومنعها من تفعيل دورها كمؤسسة لإنتاج وممارسة وتعليم البحث العلمي، فيما تُخرّج كليّاتها ومعاهدها سنويّاً "جيشاً" من الباحثين والباحثات، القادرين على رصد ومُعالجة مُشكلات الوطن.

لذا يتوجّب علينا اليوم كطلّاب المطالبة بإعادة تأسيس الجامعة كرافعة للمجتمع، من خلال البحث العلمي المُتخصّص الذي يربط بين الاختصاصات والمسارات التخصصيّة في كليّات ومعاهد الجامعة، وبين القطاعات المُختلفة في لبنان، لتكون الجامعة الوطنيّة قلعة للإنتاج البحثي والمعرفة العلميّة، بحجم مهمة بناء وطن منيع مستقل اقتصادياً وسياسياً، عبرت حناجر وصرخات الناس على امتداد البلاد عن ملامحه، في الانتفاضة المجيدة منذ ١٧ أكتوبر.

وقد استشهد المواطن علاء أبو فخر اثناء التظاهرات وهو من طائفة المسلمين الموحدين الدرروز وادّعت النيابة العامة العسكرية على المعاون الأول شربل العجيل بجرم قتل المغدور علاء أبو فخر قصداً. كما ادّعت على الضابط المولج العجيل بمرافقته بجرم التدخّل في الجرم سنداً إلى المواد 547 في قانون العقوبات بالنسبة إلى العجيل، والمادة ذاتها معطوفة على المادة 219 في القانون نفسه بالنسبة إلى الثاني.

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن لبنان ينتظر حكومة جديدة تُعقد عليها الآمال كان من المفترض أن تكون قد ولدت وباشرت عملها، كاشفاً أن التناقضات التي تتحكم بالسياسة اللبنانية فرضت التآني لتلافي الأخطر، ومشدداً على وجوب التوصل الى حكومة تلبّي ما أمكن من طموحات اللبنانيين وتطلّعاتهم، تكون على قدر كبير من الفعالية والانتاجية والانتظام، لأن التحديات التي تنتظرها ضخمة، والاستحقاقات داهمه. وإذ اشار الى أن الصفقات والتسويات التي تُعدّ للمنطقة، تهدّد ليس فقط استقلال الدول المعنية بل أيضاً كيانها ووجودها، فإنه أكد على أن استقلال لبنان لا يعني خصومة مع أي دولة أو استعداداً لأحد، "إنما نحن نسعى إلى صداقة صادقة والتعاطي بإيجابية مع من يصادقنا، ولكن، انطلاقاً من قرارنا الحر وعلاقة النّدّ للنّد، وقبول ما يلائم وطننا من مقترحات، ورفض ما يشكل ضرراً لها.

أشار رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة إلى أن "بعد استقالة الرئيس سعد الحريري يفترض برئيس الجمهورية، من حيث المبدأ وتقيداً بالدستور، أن يبادر إلى دعوة المجلس النيابي الى استشارات نيابية ملزمة لرئيس الجمهورية، أولاً بإجرائها وثانياً بنتائجها. الذي جرى انه قد مضى 19 يوماً ولم يبادر رئيس الجمهورية إلى إجراء الاستشارات النيابية، بل هو قد استغنى عن ذلك، وإذ به يبادر الآن إلى القيام بمشاورات، هذا بحد ذاته يعتبر مخالفة صريحة للدستور.

المصادر:

- جريدة النهار اللبنانية

- الحزب الشيوعي اللبناني

عن الأزمة اللبنانية

محمد سيد رصاص

جريدة "الأخبار" 26\11\2019

لم يهتز نظام اتفاق الطائف اللبناني لعام 1989 في يوم 17 تشرين أول 2019 بل الذي اهتز بذلك اليوم هو نظام الطائف كما أصبح في مرحلة ما بعد الوقائع الجديدة المفروضة من خلال اتفاق الدوحة

بحكم ما جرى في يوم 7 أيار 2008. كان الرئيس رفيق الحريري بين عامي 1992-2004 هو أقوى طرف لبناني في ظل الوجود العسكري السوري والتقسام الوظيفي بين (قريطم) و (عنجر). في مرحلة ما بعد الدوحة أصبح السيد حسن نصر الله هو أقوى طرف لبناني.

ما جرى من اسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري في كانون الثاني 2011 أظهر ضعف (الحريرية السياسية) في مرحلة ما بعد الدوحة وقد كان قبول الحريري بالتسوية الرئاسية في خريف 2016 تأكيداً لهذا الضعف وليس العكس حيث برزت ثلاثية في الحكم اللبناني مع انتخاب الرئيس ميشال عون: حزب الله-التيار الوطني الحر-تيار المستقبل، كان واضحاً من خلالها خلال السنوات الثلاث الأخيرة أن الحريري هو الأضعف في تلك التركيبة الحاكمة. الأزمة اللبنانية تأتي من عدم قدرة حزب الله والتيار الوطني الحر على الاستمرار بوضع ما بعد 31 تشرين أول 2016 في مرحلة ما بعد 17 تشرين أول 2019 ومن عدم قدرة خصومهما في الشارع المتحرك أو في القوى السياسية الأخرى على الترجمة السياسية المؤسساتية لما جرى على الأرض مثلهم أجري عام 2008، كما تأتي الأزمة من عدم قدرة الطرفين على انتاج تسوية جديدة بفعل الدينامية الذاتية.

هنا الانفجار اللبناني الذي حصل ويحصل بدءاً من يوم 17 تشرين أول 2017 ليس ناتجاً عن عامل خارجي، بل كان هذا الانفجار ناتجاً عن حصيلة أداء اقتصادي ليبرالي متطرف في ليبرالته لا يراعي مصالح الفئات الوسطى والفقيرة هو موجود عند التيار العوني مثلما هو موجود عند الحريرية السياسية منذ عام 1992 ولكن ما منع حصول الانفجار في فترة 1992-2016 استمرار لبنان في وظيفيته كمصرف للخليج ومصيف لهوه أمر انتقى في السنوات الثلاث الأخيرة مع اعتراض الخليجيين على التسوية الرئاسية لعام 2016، ثم زادت الأمور اللبنانية تفاقماً مع العقوبات المالية التي فرضتها إدارة ترامب ضد حزب الله في السنتين الأخيرتين والتي وجهت أساساً ضد النظام المصرفي اللبناني.

كان تدفق المال الخليجي على لبنان والسواح يتيح بحبوحة اقتصادية يستفيد منها اللبناني من الفئات الوسطى، كما تحويلات اللبنانيين في الخارج وخاصة الخليج، بينما قاد انقطاع هذا المال الخليجي وانخفاض التحويلات مع عقوبات أميركية وتقييدات طرحت النظام المصرفي اللبناني أرضاً بعد منعه من أن يكون وفق قواعد الاقتصاد الحر إلى انكشاف الاقتصاد اللبناني وانهياره كنظام يعتمد أسلوب النظام الخدماتي وليس الانتاجي، وهو ما جعل اللبناني من الفئات الوسطى ينزل تحت خط الفقر بزمناً قياسي السرعة.

هنا، لو كان الاقتصاد اللبناني انتاجياً لمحصل هذا الانهيار السريع اقتصادياً، ولما كانت الاجراءات الأميركية والخليجية تأخذ هذا المفعول السريع اقتصادياً. بعبارة أخرى لم تخلق الاجراءات الأميركية-الخليجية الانفجار اللبناني الذي أنتج الأزمة الراهنة بل سرعته فيما هناك حطب لبناني جاف كثير قابل للاشتعال في المجتمع نتيجة السياسات الاقتصادية-الاجتماعية وهناك في المستوى السياسي متضررون من التسوية الرئاسية وأطراف تريد الانفضاض منها (تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية).

الآن يدفع حزب الله ضرائب تحالفاته مع العونيين. معسكره، أي حزب الله-التيار الوطني الحر-حركة أمل، في أضعف حالاته منذ اتفاق الدوحة والحريري الآن في وضع قوة لم يشهدها بالسنوات الأحد عشر

ونصف الماضية سواء قام بترؤس الوزارة اللبنانية القادمة أم لا. لا يستطيع حزب الله أن يقلب الطاولة الآن كما فعل في 7 أيار 2008 ضد مشهد ما بعد 14 آذار 2005 بل هو مضطر إلى تسوية سياسية مؤلمة لم تتضح أبعادها بعد، وإلى الانزياح كثيراً بعيداً عن مشهد تحالفه مع العونيين الذي بدأ في شباط 2006.

لا يمكن في هذا الصدد عزل لبنان عن المشهد الاقليمي: هناك صراع أميركي-إيراني بدأ في 8 أيار 2018 مع انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مع طهران ينعكس في كل ساحات الاقليم الملتهبة (سوريا-اليمن) أو القابلة للاشتعال والالتهاب (لبنان والعراق). لا يوحى ما جرى في الصيف الماضي باتجاه أميركي نحو حرب عسكرية مع ايران، بل على ما يبدو هناك تفضيل أميركي لاستغلال اشتعال النار تحت أرجل حلفاء طهران في العراق (بدأت المظاهرات في العراق بيوم 1 تشرين أول 2019) ولبنان من أجل تعديل أو تغيير الوضع الذي جعل ايران هي "الدولة الاقليمية العظمى" وفق تعبير الجنرال رحيم صفوي القائد السابق للحرس الثوري الايراني عام 2009. الاقتصاد اللبناني بدأت اهتزازاته في صيف وخريف 2018، كما أن احتفاظ حلفاء طهران العراقيين بالقوة الأكبر كحصيلة لانتخابات برلمان أيار 2018 قد جعل واشنطن تميل أكثر إلى سياسة انخراطية، لا انكفائية كما في عهد أوباما في الشأن العراقي من أجل اضعاف ايران أو جعل العراق المدخل الرئيسي إلى اضعاف ايران بعكس الوضع في بغداد ما بعد 9 نيسان 2003 الذي كان طريق ايران الرئيسي للقوة الاقليمية العظمى.

كمكثف: الأزمة اللبنانية من خلال تعادل قوى أطرافها الداخليين ومن تداخلها العضوي مع الصراع الأميركي-الإيراني، مرشحة لأن تطول زمناً وخاصة أنه لا توجد عوامل دفع خارجية تدفع الأطراف اللبنانية للتلاقي عبر تسوية، كما حصل في اتفاقي الطائف والدوحة، فيما كانت التسوية الرئاسية اللبنانية في 2016 حصيلة لبنانية لتلاقي أميركي-إيراني قبل أسبوع من انتخاب ترامب وبعد خمسة عشر ونصف شهر على اتفاق 14 تموز 2015 الأميركي-الإيراني حول الملف النووي الإيراني.

تركيا وعملية 9 تشرين الأول 2019

صحيفة "اللوموند"

ترجمة هيئة التحرير

في التاسع من تشرين الأول الجاري بدأت تركيا عملياتها العسكرية الثالثة (نبع السلام) في منطقة شرق الفرات شمالي سورية، بهدف إقامة منطقة آمنة على حدودها الجنوبية، داخل الأراضي السورية بعمق 30 كيلو متر، وإبعاد (وحدات حماية الشعب) الكردية. وقد قوبلت هذه العملية بمعارضة شديدة من قبل حلفاء تركيا في حلف الناتو، ودول عربية، في مقابل تفهم مشروط لمخاوف تركيا من قبل روسيا وإيران.

وقد تمكنت تركيا من توقيع اتفاقين; مع الولايات المتحدة الأمريكية (17 تشرين الأول 2019)، وروسيا (22 تشرين الأول 2019)، كل على حدة، تضمن لها إبعاد الوحدات الكردية عن حدودها، وسحب أسلحتها، وإقامة منطقة آمنة، لا تزال تواجهها تحديات التطبيق وربما التفسير.

يبحث تقدير الموقف ديناميكيات عملية نبع السلام، وقياس مدى تحقيق أهدافها، والنظر في مستقبل منطقة شرق الفرات بعد الاتفاقين الأمريكي-التركي من جهة والروسي-التركي من جهة ثانية.

السياقات:

بعد أن يُنست أنقرة من حصول توافق دولي (أوروبي) لإقامة منطقة آمنة على حدودها مع سوريا، ورغم تهديدات أمريكية بفرض عقوبات عليها في حال أقدمت على عمل عسكري ضد حلفائها الأكراد، اتخذت تركيا قراراً جريئاً وأطلقت عملياتها العسكرية تحت اسم عملية (نبع السلام)، بهدف إقامة المنطقة الآمنة بعمق 30 كم على طول الحدود التركية السورية.

تعتبر تركيا (وحدات حماية الشعب) الكردية أحد فروع (حزب العمال الكردستاني)، المصنف ككيان إرهابي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء حلف الناتو، والذي يحارب الحكومة التركية منذ عقود، ولطالما رفضت تركيا دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية الغالبية فيها.

ترى تركيا في سيطرة الوحدات الكردية (الإدارة الذاتية) على شمال شرق سوريا كياناً مهدداً في وحدة أراضيها، وتبدو تركيا هذه المرة مصممة على استكمال ما بدأته في عمليتي غصن الزيتون ودرع الفرات، وتحقيق أهدافها في إقامة منطقة آمنة رغم الضغوط الدولية الشديدة، حيث تعتمد تركيا على النهج العسكري والدبلوماسي، وقد حققت اختراقاً كبيراً، سواء على مستوى الحضور على الأرض أو على الصعيد الدبلوماسي.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرر سحب قوات بلاده المنتشرة في شمال شرق سوريا، في ظل معارضة كثير من أعضاء الكونغرس والمطالبة بإلغاء قرار الانسحاب. وقد قاومت تركيا العقوبات الأمريكية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترام، الذي أعلن استعداده لتدمير اقتصاد تركيا، لكنه عاد وأرسل نائبه، مايك بنس، إلى تركيا وبرفقته وزير خارجيته، بومبيو، من أجل التفاوض والضغط على أنقرة لوقف العمليات العسكرية في شمال شرق سوريا، وقد تمكنا من التوصل إلى اتفاقية مرضية للطرفين.

الدوافع التركية:

استبقت أنقرة أي تفسيرات أخرى لأهداف عملياتها العسكرية بنشر حدود العملية وأهدافها الأمنية والسياسية وحتى الإنسانية، والتي ترى تركيا رغم (المعارضة الدولية الشديدة) أن لا أحد يستطيع نقدها بخصوصها؛ لكونها تستند إلى معاهدات وقوانين دولية؛ من اتفاقية أزنة، وصولاً إلى تصنيف الأمم المتحدة لفصائل تركية على أنها جماعات إرهابية.

لدى تركيا دوافع جوهرية في إقامة المنطقة الآمنة شمال شرق سوريا، تتمثل في إفسال إقامة كيان كردي على حدودها الجنوبية يشكل مصدر تهديد سياسي وعسكري، وحتى لا يكون ملهماً للانفصاليين فيها، إضافة إلى أن الدعم الغربي للوحدات الكردية تجاوز محاربة تنظيم داعش وتحول إلى تهديد لأمنها القومي. وتهدف تركيا أيضا إلى إعادة ما بين مليون ومليونين لاجئ فيها إلى المنطقة الآمنة، كما أن للحكومة التركية أهدافاً داخلية تتمثل في تعزيز حضورها الشعبي، من خلال التقليل من أعداد اللاجئين فيها، والحد من التهديدات الأمنية.

وفي محاولة لإزالة المخاوف من العملية العسكرية، أورد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في خطابه أمام البرلمان التركي في (16 من تشرين الأول) الجاري، نقاطاً رئيسية في عملية نبع السلام، ومن ضمنها: أن تركيا في سوريا لا تستهدف الأكراد أو العرب، وتحترم سيادة ووحدة سوريا، ولا تهدف إلى احتلال المنطقة، بل إلى تأمينها من الإرهاب، وليست ضد الشعب السوري، وإنما هي ضد الظالمين، ولا تتفاوض مع الإرهابيين ولا تبحث عن وسطاء.

موقف قوات سوريا الديمقراطية:

أصبحت قيادات الوحدات الكردية (قوات سوريا الديمقراطية)، التي تسيطر على شرق الفرات، بصدمة من سحب القوات الأمريكية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من العملية التركية، بعد الدعم الكبير الذي تلقتة خلال السنوات الماضية، واعتقادها بتأسيس نواة دولة لها، وهو ما دفعها إلى عقد اتفاق مع النظام السوري، برعاية روسيا، لنشر قواته على الحدود التركية، وقال مظلوم كوباني القائد العسكري لقوات سوريا الديمقراطية، إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لم يعترض على اتفاق أبرمته القوات التي يقودها الأكراد مع الحكومة السورية لحماية سوريا من الهجوم التركي .

الموقف الإيراني:

الموقف الإيراني بدا حائراً بين رغبته في إخراج القوات الأمريكية من شمال وشرق سوريا من خلال التدخل التركي العسكري، وبين الخشية من توسيع تركيا لنفوذها العسكري والسياسي على حساب استراتيجياتها في سوريا، ووجدت إيران ذاتها بعيدة عن اتفاق تركيا وروسيا حول سوريا. وبدت إيران، التي تعاني من عقوبات اقتصادية شديدة، حريصة على المواءمة بين علاقتها مع تركيا ومصالحها مع الحكومة السورية.

وقد تباينت المواقف الإيرانية في حدة تعليقها على عملية نبع السلام التركية، وهو ما دفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الطلب من نظيره الإيراني إسكات الأصوات الإيرانية المنددة بالعملية. وكان المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي رباعي، قال إن بلاده تدرك قلق تركيا بشأن تأمين حدودها الجنوبية، لكنها لا ترى أن العمليات العسكرية هي الحل، معرباً عن قلق بلاده بشأن أمن الأكراد في شمال سوريا.

أما المواقف الأوروبية كانت شديدة تجاه العملية العسكرية التركية، حيث تصدرتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا التي أدانت العملية، وحاولت إصدار قرار من مجلس الأمن يدين العملية التركية ويبحث في العقوبات التي يمكن أن تفرض على تركيا، وعلى الرغم من الإخفاق مرتين في أروقة مجلس الأمن، فقد

دعت فرنسا التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب إلى عقد اجتماع، كما دعت ألمانيا إلى إقامة منطقة آمنة بحماية دولية، وهو مطلب قد يلتقي مع مطالب الوحدات الكردية في تقييد تحركات تركيا شمال سوريا، وقد تسببت المواقف الأوروبية في توتير علاقتها مع تركيا التي رأت أن المواقف الأوروبية كيدية وغير مؤثر في موقفها .

الدبلوماسية التركية:

سجلت الدبلوماسية التركية حضوراً فاعلاً في التهيئة للعملية وإدارتها والتعامل مع الانتقادات الدولية لها، وقد تمكنت من مقاومة الضغوط والعقوبات الغربية، وعقد اتفاقيات مهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، تمكنا من تصديع علاقات الوحدات الكردية مع الدول الغربية وإبعادها عن أغلب حدودها، في حال تطبيق الاتفاقيات كما يرغب الأتراك، وقد أعادت هذه الاتفاقيات الأفضلية إلى تركيا في علاقتها الخارجية.

وسوف تشرف روسيا على إبعاد الوحدات الكردية عن الحدود التركية حتى عمق 30 كم، وتسيير دوريات مشتركة ابتداءً من (23 تشرين الأول 2019) بعمق 10 كم في مناطق شمال سوريا باستثناء القامشلي السورية، التي أقيمت خارج العملية لتفادي الاشتباكات مع قوات الحكومة السورية، وفقاً لوزير الخارجية التركية تشاويش أوغلو.

ومن خلال بنود الاتفاق تبدو المطالب التركية قد تضمنتها، بأقل الكلف البشرية والمادية والزمنية، حيث تضمنت كلتا الاتفاقيتين مقتضيات حماية الأمن القومي التركي، من خلال المنطقة الآمنة، والتي حدد تطبيقها بين 120 ساعة بموجب الاتفاقية التركية الأمريكية، و150 ساعة بموجب الاتفاقية التركية الروسية، وبموجبها أوقفت تركيا عملية (نزع السلاح) من أجل السماح بسحب وحدات حماية الشعب من المنطقة الآمنة.

ثورة 1905 والاتجاهات السياسية في روسيا بعد 1905

رايا دوناييفسكايا

من كتاب "الماركسية والحرية" (مؤسسة بوكمان، نيويورك 1958)

لقد حطمت ثورة 1905 الأطروحة الرهيبة القائلة بتخلف العمال، وعدم قدرتهم على بلوغ الاشتراكية دون مساعدة "الطليعة". فالبروليتاريا الروسية "المتخلفة" تجاوزت كثيراً من خلال أدائها الأطروحات الأكثر جرأة عند منظري الطليعة. وقد هتف لينين بظهور "الجماهير كقوة"، بينما أعلن بكتابه "ما العمل؟" في 1902: بأن العمال لا يمكنهم بواسطة الحماس وحده سوى الوصول إلى الوعي النقابي؛ فكتب سنة 1905 "إن الطبقة العاملة تعتبر فطرياً وتلقائياً اشتراكية ديموقراطية" بعدما كان قد كتب في

1902 بأن الاشتراكية لا يمكنها إلا أن تكون مستوردة من خارج نضال طبقة البروليتاريا، أكد في 1905 على أن "الظروف التي تعيش فيها البروليتاريا داخل مجتمع رأسمالي، تجعل العمال يتطلعون إلى الاشتراكية، وفي جميع المراحل الأولى للحركة يلتحقون تلقائياً وبحماس بالحزب الاشتراكي".

غير أن لينين في 1902 أراد أن يكون الحزب عبارة عن تجمع مغلق، يتشكل من عدد قليل من الأعضاء يتم اختيارهم وفق معايير صارمة جداً، وكان في 1905 يرى وجوب إدماج العمال "بعشرات الآلاف في صفوف تنظيم الحزب". إن هزيمة الثورة أعقبتها مرحلة من القمع تعتبر الأكثر قتامة في التاريخ حتى ذلك الوقت. وعلى مستوى التنظيم، كان من الواجب العمل من جديد في السرية على شكل مجموعات صغيرة مؤطرة بشكل عتيد، الشيء الذي يدفع إلى الاعتقاد، إلى حد ما، أن لينين عاد إلى أطروحة الطليعة التي وضعها في 1902، كما يشهد كذلك بعجزه عن التمييز بين الشروط الموضوعية التي يعيش في إطارها كل تجمع ديموقراطي مرغما على الاشتغال تحت قمع النظام القيصري، وبين الطموحات والأهداف التي تحرك المجموعة الماركسية، وتساعد على الاستمرار في عملها في ظل الظروف غير الملائمة، الشيء الذي جعله مقتنعا بأنهم كانوا يعرفون كيف ينضمون وفي الوقت المناسب إلى العمال أثناء الثورة.

وقد أرغمت البروليتاريا على اكتشاف طريقتها لكي تثبت خصوصيتها، وهي النشاط الثوري؛ فالهجوم البشع للطبقة الرأسمالية، وانسجام المتقنين مع الضرورات الموضوعية للطبقة الخصم هو الذي يدفع إلى كل ذلك. فمذ نشأته خلال الثورة الفرنسية الكبرى، اكتشف عامل المصنع بأن نمط تفكيره البروليتاري يمر عبر نشاطه الذاتي. وعند منعطف القرن استطاع أن يجسد ذلك من خلال العمل السياسي؛ أي على مستوى الحزب. وهذا ما كان يمثله الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني، والأممية الثانية على ما يبدو. وعندما تصدى لينين للاقتصاديين معلنا بجرأة أنه يعارض العمل الاقتصادي، ويؤيد الممارسة السياسية بالنسبة إلى الحزب، حيث يتبين أنه في تقليد كبير للحزب الاشتراكي الديموقراطي، بمعنى أنه في تقليد تام للماركسية القائمة، لكن ذلك في الحقيقة يتشابه إلى حد ما، مع إعلان متأخر، إذ لا مناص من تكراره، فقط، لأن الوضع في روسيا كان متأخرا.

إلا أنه في روسيا حيث يوجد هذا التأخر كانت جميع النقابات مستقلة أو بالأحرى كان كل حزب سياسي ماركسي ممنوعا، فاستلزم الممارسة السياسية بالضرورة اللجوء إلى العمل السري اللابرولماني. وهذا ما غير المسألة بشكل مفاجئ. وعلى غرار شخص عادي، يتصرف العبقري في الغالب بطريقة غير واعية، مدفوعا بقوى جبارة وموضوعية، وباندفاعات جديدة نقلت إليه عبر الشرائح العميقة للسكان. هكذا يتوجه لينين وبطريقة تجريبية نحو بناء حزب ماركسي في ظل الظروف الروسية. في سنة 1902 لم يحقق لينين سوى صيغة النظرية التي تعبر عن المجهودات الفطرية، وعن الحاجة الأولية. ويبقى الوضع الجديد الذي تمتعض منه البروليتاريا، هو استئناف العمل السياسي لمعرفة النشاط الثوري إن صح التعبير، وليس الظاهرة البرلمانية. لقد حملت الطبقة العاملة على عاتقها مهمة تفجير ثورة 1905، وهو الشيء الذي لم يستطع لينين ملاحظته في 1902 عندما ألف كتابه "ما العمل؟".

كان يجب على لينين ألا ينسى هذا الدرس، وذلك على عكس العديد من المتقنين الآخرين الذين لجأوا بتأثير من الثورة المضادة، إلى البحث عن الإله في إطار "التيار التطهيري". وقد رد لينين مثل ذلك

مستعملا ما توفر لديه من أسلحة؛ على أنه من خلال تحليله العميق الذي يتمثل في المادية ونظرية نقد قيمة العلم، أو من خلال تلك المتعمقة والصارمة التي تخص العلاقة بين الاتجاهات السياسية والحركة الموضوعية، حافظ على موقف متشدد. في 1910 قام بتلخيص المدلول التاريخي للنضال في إطار الحزب في روسيا، وكان يعارض تصريح تروتسكي الذي يقول إنه: "من الوهم الاعتقاد أن انشقاق المناشفة والبلاشفة له جذور في أعماق البروليتاريا"؛ ذلك أن جوهر المسألة لا يقف عند هذا الحد؛ ف "فلسفة التاريخ" عند تروتسكي تتلخص في تحليله للاختلافات المعارضة لهذين الاتجاهين (مما يبين أنه لم يكن منتبيا إلى أي منهما).

أكد تروتسكي على أن كل ذلك ما هو إلا "نضال من أجل كسب النفوذ على البروليتاريا التي يعوزها النضج السياسي". فأجاب لينين "ذلك نموذج للجمل الطنانة، والجوفاء حيث التفوق فيها لصديقنا تروتسكي. في الواقع يجب البحث عن أصول التباين والاختلاف بين المناشفة والبلاشفة ليس فقط على مستوى "أعماق البروليتاريا"، لكن على مستوى المضمون الاقتصادي للثورة الروسية. وبإنكار هذا المضمون لم تتح لمارتوف وتروتسكي إمكانية إدراك المدلول التاريخي للنضال داخل الحزب في روسيا. ولا يتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كانت العبارات النظرية حول هذه الاختلافات تتحدد في نعم أو لا، والتي تخترق "بشكل عميق" هذه الشريحة أو تلك من البروليتاريا. ويبقى جوهر المسألة هو أن الشروط الاقتصادية لثورة 1905 كان لها دور في إثارة العداء بين البروليتاريا والبورجوازية الليبرالية، وذلك ليس فقط بسبب قضية تحسين وضعية العمال، لكن كذلك بسبب المسألة الزراعية، وبسبب جميع القضايا السياسية للثورة، إلخ. إن الحديث حول نضال مختلف الاتجاهات في الثورة الروسية مع وسم كل منها ب "الطائفية" أو "اللاتقافة"، إلخ، بالإضافة إلى الصمت تجاه المصالح الاقتصادية للبروليتاريا، والبورجوازية الليبرالية، والفلاحين الديموقراطيين، يماثل النزول إلى مستوى الصحفيين من العيار الأدنى".

وقد لاذ الكثيرون بالفرار على إثر أول ضربة من قبل الثورة المضادة؛ منهم بلاشفة ومناشفة، وخصوم الفروع أو النظام البرلماني، بينما بالمقابل لذلك لم يزدد لينين إلا خبرة وحنكة؛ حيث أنه انطلاقا من مؤتمرات الثورة، انهمك في بناء أطروحات جديدة على ضوء الأحداث، ومنذ ذلك الحين أصبح التصور القائم على أساس أن البورجوازية الليبرالية يمكنها الاضطلاع بدور فعال في السير نحو التقدم، ما هو سوى ضرب من الوهم، بل هو، أكثر من ذلك، نوع من الرجعية. إن دور البروليتاريا وعلاقتها بالفلاحين هو ما يتوجب أن نخلص إليه بشكل دقيق وواضح. وهو ما أسماه لينين "الديكتاتورية الديموقراطية الثورية للبروليتاريا وللـفلاحين". من جهتهم يؤكد المناشفة على أنه بعدما كان الأمر يتعلق بالثورة البورجوازية، فإن البورجوازية هي التي كان يرجع إليها أمر الإدارة والتسيير. وبالنسبة إلى لينين، ليست فقط هذه الأطروحات "العملية" هي التي لا قيمة لها، بل كذلك الشأن بالنسبة إلى "الثورة الدائمة" عند تروتسكي.

فحسب هذه النظرية، لا تتوقف الثورة عند الطور البورجوازي، لكنها تذهب مباشرة حتى تبلغ الاشتراكية، وحتى تصل إلى "ديكتاتورية البروليتاريا". بينما يقول لينين بأن المسألة ليست هي دور البروليتاريا في الثورة الاشتراكية، لكنه دورها في الثورة البورجوازية في بلد فلاح بالأساس "إن كل

من أراد الوصول إلى الاشتراكية عبر طريق آخر غير طريق الديمقراطية السياسية، فهو محكوم عليه بالاصطدام مع نتائج عكسية ورجعية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي".

وكتب يقول بأن من ينكر أن المضمون الاقتصادي للثورة بروسيا كان بورجوازيًا، فإنه يوالي البورجوازية. ومن يجهل عن علم بأن المنهج لن يكون في أقله سوى منهجا بروليتاريا، فإنه عاجز عن التعريف بعلاقة الحزب الماركسي بالحركة الثورية. كما أن كل من لا يدرك بأن الثورة لا يمكن إلا أن تكون حركة ديموقراطية تشمل الملايين من الناس، لها من المدى والحمولة والعمق ما يجعل البورجوازية تتخبط في عجز مطلق، فإنه حينها يحكم على الحزب بالعزلة، وعلى الثورة بالفشل والهزيمة. إن ثورة 1905 والثورة المضادة التي تلتها، قد هيأتا الجماهير الروسية لإنجاح ثورة 1917، وهذبنا من فكر لينين؛ فظل دوما إلى جانب الجماهير الروسية، وأصبح لا يتصور أبدا أن الحزب هو بمثابة نخبة بالمعنى المعاصر للكلمة.

سلسلة قادة الأحزاب الشيوعية العربية: التجاني الطيب بابكر

التجاني الطيب من مواليد مدينة شندي شمال الخرطوم العام 1927، والده الطيب بابكر من قادة ثوار 1924 ضد الإنكليز. تلقى تعليمه الأولي بمدينة شندي والأوسط والثانوي بأمر درمان. ذهب إلى مصر طلبا للتعليم الجامعي مع عبد الخالق محجوب والجنيد علي عمر وعبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة.

التجاني من مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني الذي تأسس في أغسطس 1946 باسم "الحركة السودانية للتحرر الوطني -حستو" (أصبح الاسم: الحزب الشيوعي السوداني عام 1956)، حيث ساهم التجاني في تأسيس الحلقات الأولى للحزب وفي تأسيس اتحاد الطلاب السودانيين بمصر، وبسبب نشاطه السياسي تعرض للاعتقال والتعذيب في السجون المصرية، والإبعاد من مصر قبل أن يكمل دراسته في الأدب الإنكليزي بجامعة القاهرة. وبعد عودته للسودان عمل لفترة معلما في مدرسة الأحفاد الوسطى، وساهم في تأسيس اتحاد معلمي المدارس الأهلية، وبعد ذلك تفرغ للحزب في أوائل خمسينيات القرن الماضي.

وساهم بنشاط في المؤتمر التداولي لكادر الحزب الذي عقد عام 1949 والذي صحح مسار الحزب وأرسى الديمقراطية فيه، ومهد الطريق لعقد المؤتمر الأول للحزب في أكتوبر 1950، والذي قدم فيه لأول مرة تقارير سياسية وتنظيمية وأجيز دستور الحزب الذي تطور فيما بعد، وتم انتخاب لجنة مركزية. وقف التجاني مع وحدة الحزب في الصراع الداخلي والذي حسمه المؤتمر الثاني في أكتوبر 1951 لمصلحة وجود الحزب المستقل بدلاً أن يكون جناحاً يسارياً في الأحزاب الاتحادية، وتأكيد طبيعته الطبقية ومنهجه الماركسي المستند الى واقع السودان.

وبعد المؤتمر الثاني نشب الانقسام ضد مجموعة عوض عبد الرزاق، وكان التجاني من الذين دافعوا عن وحدة الحزب في كل الصراعات الداخلية والانقسامات التي نشبت فيه في أغسطس 1964، ضد

مجموعة أحمد الشامي ذات الاتجاه الماوي الموالية للصين (في فترة الخلاف السوفياتي-الصيني)، وفي سبتمبر 1970 (ضد جناح معاوية ابراهيم - أحمد سليمان، الذي والى نظام النميري واستقطب قيادات وكوادر حزبية)، وفي مايو 1994 (ضد آراء الخاتم عدلان القيادي بالحزب الذي دعا للتخلي عن الماركسية وتغيير اسم الحزب)، وساهم في هزيمة الأفكار التي طالبت بتصفية وحل الحزب الشيوعي والتخلي عن طبيعته الطبقية ومنهجه الماركسي.

قضى في السجون في الخمسينيات والثمانينيات، وظل ملاحقاً وهو يقود مع آخرين (منهم محمد ابراهيم نقد) الحزب الشيوعي السوداني من الداخل السوداني لفترة 1971-1981، حتى اعتقل التجاني الطيب من قبل نظام النميري وقدم للمحاكمة وظل في السجن حتى سقوط النميري في يوم 6 إبريل 1985. ظل التجاني عضواً منتخباً في اللجنة المركزية حوالي 60 عاماً منذ المؤتمر الأول: أكتوبر 1950، والمؤتمر الثاني: أكتوبر 1951، والمؤتمر الثالث: فبراير 1956، والمؤتمر الرابع: أكتوبر 1967، والمؤتمر الخامس: يناير 2009.

وفي نشاطه الحزبي شغل التجاني عدة مسؤوليات قيادية في المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية، وفي مناطق عطبرة ومديرية الخرطوم، وفي مكتب العلاقات الخارجية، ومكتب التعليم الحزبي، ولجنة الانتخابات المركزية، ومندوباً للحزب في التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة بعد انقلاب 30 يونيو 1989، ومندوباً للحزب في مجلة "قضايا السلم والاشتراكية" التي كانت تصدر من براغ في الستينيات، وفي صحافة الحزب السرية والعنيفة: "اللواء الأحمر" والتي تغير اسمها إلى "الميدان" عام 1954 ورأس تحريرها، وبعد جريمة حل الحزب الشيوعي عام 1965 وطرد نوابه من البرلمان أسس التجاني صحيفة "الضياء" عام 1968 ورأس تحريرها، كما أسهم في تأسيس مجلة "قضايا سودانية" التي كانت تصدر في القاهرة في التسعينيات.

وكانت له مساهمات أهمها مساهمته التي صدرت في مجلة الشيوعي العدد (150) بعنوان "تطور الخط الثوري للحزب"، وهي دراسة فيها ملاحظات ناقدة لتطور الحزب ومعالم هامة في تاريخه، كما ساهم التجاني في صياغة موقف الحزب من قضية الجنوب، وشارك في أول لجنة كونها الحزب لدراسة مشكلة الجنوب في أوائل خمسينيات القرن الماضي، مع د. عز الدين علي عامر والشهيد جوزيف قرناق، وتم تقديم دراسة ميدانية للمشكلة ساعدت الحزب في دراسة المشكلة بذهن مفتوح، وتوصل الحزب الى شعار "الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد"، وضرورة التنمية المتوازنة، والاعتراف بالتنوع الثقافي، واحترام ثقافات ومعتقدات شعوب وقبائل الجنوب وحقها في استخدام لغاتها الخاصة في التعليم.

كما أسهم التجاني في توثيق مواقف الحزب حول قضية الجنوب، وأصدر عدة وثائق وكتابات من صحيفة الميدان والتي صدرت في كتاب بعنوان "البحث عن السلام".

كما ساهم التجاني في اصدار كتاب "ثورة شعب" مع عمر مصطفى المكي الذي وثق توثيقاً جيداً لأحداث ووقائع ثورة أكتوبر 1964 ونضال مختلف الفئات والأحزاب حتى اندلاع الثورة، وهو من المصادر المهمة لثورة أكتوبر 1964، كما ساهم التجاني في تنظيم وحفظ أرشيف الحزب في الخارج حتى يكون متاحاً للباحثين والدارسين، وظل متابعاً لذلك في "لجنة التوثيق" رغم مرضه.

ماذا يقول القانون الدولي الإنساني بشأن الحرمان من الحرية؟

يحمي القانون الدولي الإنساني جميع أولئك الذين يشاركون أو الذين كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية، وبالإضافة إلى الحماية العامة التي توفر للأشخاص العاجزين عن القتال، يقدم القانون الدولي الإنساني حماية محددة للأشخاص المحرومين من حريتهم. وتتوّع هذه الأحكام حسب نوع النزاع المسلح المعني وحسب حالة الشخص المحتجز.

أسرى الحرب في النزاعات المسلحة الدولية أسرى الحرب هم مقاتلون جرى أسرهم. وليس اعتقالهم شكلاً من أشكال العقوبة، بل هو وسيلة لمنع مشاركتهم مستقبلاً في النزاع. ويجب إطلاق سراحهم وإعادتهم إلى الوطن دون إبطاء بعد توقّف الأعمال العدائية الفعلية. ويجوز للدولة الحاجزة محاكمة واحتجاز هؤلاء بسبب جرائم الحرب التي ربما ارتكبها هؤلاء أو لانتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنساني، ولكن ليس لمجرد كونهم قد شاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية. ويجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الظروف. ويحمي القانون الدولي الإنساني هؤلاء من أعمال العنف وكذلك من التهيب والإهانات وفضول الجماهير. ويحق لهؤلاء احترام حياتهم وكرامتهم وحقوقهم الشخصية ومعتقداتهم السياسية والدينية وغيرها. ويضع القانون الدولي الإنساني الحدود الدنيا لشروط الاحتجاز بالتفصيل، ويتناول مسائل مثل الإيواء والغذاء والملبس والنظافة العامة والرعاية الطبية. إضافة إلى ذلك، يحق لأسرى الحرب تبادل الأخبار مع أسرهم.

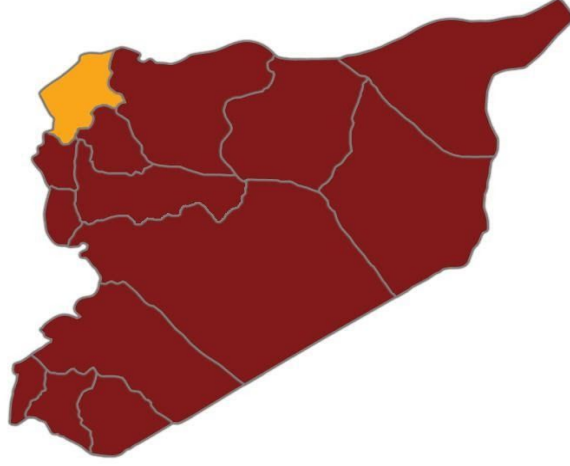
المعتقلون المدنيون في النزاعات المسلحة الدولية يجوز لطرف ما في النزاع إخضاع المدنيين للاعتقال إذا كان هناك ما يبرر ذلك لأسباب أمنية قهرية. ويُعدّ الاعتقال أحد تدابير الأمن، ولا يجوز استخدامه كشكل من أشكال العقاب. وهذا يعني أن أي معتقل يجب الإفراج عنه في أسرع وقت تزول فيه الأسباب التي استلزمت اعتقاله. وفيما يتعلّق بالضمانات الإجرائية، يجب إبلاغ المعتقل المدني بأسباب اعتقاله ويجب أن يكون قادراً على الحصول على إعادة النظر في القرار في أقرب وقت ممكن من قبَل محكمة أو هيئة إدارية. وإذا ظل القرار على حاله، يجب أن تتم مراجعته دورياً وعلى الأقل مرتين في السنة. وتُعتبر شروط عالج واحتجاز المعتقلين المدنيين مماثلة لتلك التي تخص أسرى الحرب ويجب معاملة المعتقلين المدنيين معاملة إنسانية في جميع الظروف. والقانون الدولي الإنساني يحميهم من جميع أعمال العنف، وكذلك من التهيب والإهانات، وفضول الجماهير.

ويحق لهم احترام حياتهم وكرامتهم وحقوقهم الشخصي ومعتقداتهم السياسية والدينية وغيرها. ويحدّد القانون الدولي الإنساني أيضاً الشروط لدنيا للاحتجاز بحيث تغطّي قضايا مثل السكن والمأكل والملبس والنظافة والرعاية الطبية. ويجب أن يُسمح للمعتقلين المدنيين بتبادل الأخبار مع عائلاتهم. الأشخاص المحرومون من حريتهم في النزاعات المسلحة غير الدولية تنصّ المادة 3 المشتركة على أن الأشخاص

المحتجزين في سياق نزاعات مسلحة غير دولية يجب معاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار. كما تنص على إجراء محاكمات عادلة تكفل جميع الضمانات القضائية الأساسية. وهذه المادة المشتركة تكملها المواد 4 و5 و6 من البروتوكول الإضافي الثاني.

وتتضمن هذه الأحكام: 1(الضمانات الأساسية) على سبيل المثال حظر العنف ضد الحياة والصحة و/ أو الرفاه البدني أو العقلي للأشخاص؛ 2(حماية محددة للأشخاص الذين قُيدت حريتهم، سواء كانوا مُعتقلين أو محتجزين، لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح) على سبيل المثال يجب احتجاز النساء في أماكن منفصلة عن أولئك الرجال ويجب أن يخضعوا للإشراف المباشر للنساء وليس للرجال؛ 3(حماية الأشخاص الذين يواجهون المحاكمة والمعاقبة لأفعال إجرامية تتصل بالنزاع المسلح. ويجدر بالذكر أن هذه الأحكام، تُعتبر بنفس الطريقة مثل المادة 3 المشتركة، مُلزِمة أيضاً للدول والجماعات المسلحة المنظمة غير الدول. كما أن البروتوكول الإضافي الثاني، مثل المادة المشتركة 3، لا يكفل وضعاَ خاصاً لأفراد القوات المسلحة أو للجماعات المسلحة التي وقعت في قبضة العدو. وليس هناك وضع لأسرى الحرب في النزاعات المسلحة غير الدولية.) (. وهذا هو السبب في أن الأحكام المنشئة للضمانات الدنيا للأشخاص المحرومين من حريتهم تُعتبر مهمة على هذا النحو.

وتُعتبر الحماية الممنوحة للأشخاص المحرومين من حريتهم أقل تفصيلاً ووضوحاً في النزاعات المسلحة غير الدولية من النزاعات المسلحة الدولية؛ وتُعتبر أحكام القانون الدولي الإنساني في الحالة الأخيرة أيضاً أكثر عدداً. وعلى سبيل المثال، القواعد بشأن الأحوال المادية للاحتجاز أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية ليست على قدر من التفاصيل؛ وتُعتبر الضمانات الإجرائية للمعتقلين أيضاً غير موجودة. ولهذه الأسباب، جرى تحديد الحماية للأشخاص المحرومين من حريتهم في النزاعات المسلحة غير الدولية من قِبَل اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبار هذا مجالاً ينبغي فيه تعزيز القانون. الشكلاّن الرئيسيان للاحتجاز طويل الأجل في النزاعات المسلحة هما الاعتقال، أي الاحتجاز الإداري لأسباب أمنية، والاحتجاز لأغراض الإجراءات الجنائية. - الاعتقال هو مصطلح يُستخدم في القانون الدولي الإنساني للإشارة إلى احتجاز شخص يُعتقد أنه يشكل خطراً جسيماً على أمن السلطة الحاكمة، دون النية في توجيه اتهامات جنائية.




موقعنا على الإنترنت:

 www.scppb.org

صفحتنا على الفيسبوك:

 facebook.com/scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن:

 www.ahewar.org/m.asp?i=9135